

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 25 يوليو 2017 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6399)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

قوة الاقتصاد الإماراتي

الإمارات اليوم

03

جهود متواصلة لدعم تمكين الشباب

تقارير وتحليلات

04

جهود مستمرة لتوطيد العلاقات بين الإمارات واليابان

05

هل يمثل إعلان هدنة الغوطة الشرقية بداية للهدنة في سوريا؟

06

التصعيد الإسرائيلي الخطر.. هل هو بداية تقسيم المسجد الأقصى المبارك؟

شؤون اقتصادية

07

ارتفاع فاتورة خسائر الاقتصاد القطري

متابعات عالمية

08

«حلف الأطلسي» يعرض الوساطة لحل الأزمة بين تركيا وألمانيا



قوة الاقتصاد الإماراتي

استطاع الاقتصاد الإماراتي أن يرسّخ مكانته على خريطة أفضل الاقتصادات المتقدمة، ليس لأنه يركز على قاعدة صلبة من القطاعات الواعدة في المجالات المختلفة فقط، وإنما بفضل ما يملكه من آليات تمكّنه من التكيّف مع الأزمات التي تواجه الاقتصاد العالمي بكفاءة عالية أيضاً. وهذه المكانة تترجم بشكل مستمر في المراتب المتقدّمة التي تحصل عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات والتقارير الصادرة عن جهات ومؤسسات دولية تقيس الأداء الاقتصادي لجميع دول العالم، وكان آخرها في هذا الشأن التقرير الذي صدر عن مؤسسة «بيكر ماكنزي»، الذي أشار إلى أن الإمارات واصلت قيادة عمليات الدمج والاستحواذ في المنطقة، بوصفها أكثر الدول نشاطاً في الشرق الأوسط فيما يتعلق بعمليات الاستثمار الصادرة والواردة. كما قامت وكالة «كابيتال إنتليجانس» بتثبيت التصنيف السيادي لدولة الإمارات مع توقعات ائتمانية مستقبلية مستقرة، معتبرة أن ذلك يعكس قوة المحفظة الخارجية للدولة، وتوافر الأصول المالية، إضافة إلى العوائد النفطية الكبيرة، وقدرتها العالية على التعامل مع الصدمات الخارجية، مثل فترات انخفاض أسعار النفط، وتراجع معدلات التجارة الدولية، أو المخاطر الجيوسياسية.

وهذه المكانة المتقدّمة للاقتصاد الإماراتي لم تأت من فراغ، وإنما هي نتاج مجموعة من العوامل والمقوّمات، أولها نجاح سياسة التنويع الاقتصادي التي تتبناها الدولة في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني، وتعزيز الفرص أمام كل القطاعات الاقتصادية لتصبح شريكاً فاعلاً في تقوية الاقتصاد، وتعزيز ثقة المستثمرين به؛ حيث توسّعت الدولة في الاستثمار بقطاعات مثل البنى التحتية والتكنولوجيا والسياحة والتجارة الداخلية والخارجية والخدمات المالية والمصرفية، وهذه السياسة كلّلت بنجاح منقطع النظير في زيادة نصيب القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد أن كان الاقتصاد الوطني يعتمد في سبعينيات القرن الماضي في مداخله على النفط بنسبة 90% تقلّصت هذه النسبة الآن لتصل إلى 30%، ويتوقع ألا تتجاوز سقف الـ20% عام 2021. وثانيها توجّه الإمارات نحو الاستثمار في اقتصاد المعرفة؛ لمواكبة مرحلة ما بعد عصر النفط، التي تستهدف مواصلة مسيرة التنمية والتطور في كلّ مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التركيز على القطاعات التي يتزايد فيها المكوّن المعرفي مثل صناعة مكونات الطائرات والصناعات الدفاعية، والطاقة النووية والمتجددة. وثالثها نجاح الإمارات في بناء مجتمع الابتكار؛ بوصفه الاستثمار الأمثل في المستقبل، الذي يضمن استمرار التفوق في مؤشرات التنمية المختلفة؛ فلا شك أن الابتكار هو الذي يخلق التفوق في مضمار التنافس التنموي العالمي، بعد أن غدت الأفكار الخلاقة مكوّناً أساسياً من مكونات الثروة في الدول والمجتمعات؛ ولهذا تخطط الإمارات كي تكون ضمن أفضل عشر دول بالعالم على «مؤشر الابتكار العالمي» بحلول الـيوبيل الذهبي لقيام دولة الاتحاد، تماشياً مع رؤية «الإمارات 2021». ورابعها نجاح الإمارات في أن تتحول إلى وجهة عالمية جاذبة للاستثمارات؛ بفضل ما تتمتع به من أمن واستقرار شاملين على المستويات كافة من ناحية، وبفضل نجاحها في إيجاد بيئة قانونية وتشريعية ضامنة للاستثمارات الأجنبية من ناحية ثانية؛ ولهذا كان من الطبيعي أن تتصدّر الإمارات قائمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بحسب تقرير «مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017»، الصادر عن «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات» (ضمان)، كما تأتي الإمارات في المرتبة الثانية عشرة عالمياً بقائمة الاقتصادات الواعدة للاستثمار خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، وفقاً لتقرير «الاستثمار العالمي 2017» الصادر عن «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (الأونكتاد).

وبرغم ما حققته الإمارات من إنجازات نوعية على طريق التنمية والتقدم؛ فإنها تتطلّع دوماً نحو المستقبل، وتسعى إلى تحقيق الريادة العالمية في المجالات كافة، من خلال وضع الرؤى المستقبلية التي تساعد على بلوغ أهدافها التنموية، كـ«رؤية الإمارات 2021» و«مئوية الإمارات 2071»، وهي رؤى طموحٌ تتضمّن الآليات والاستراتيجيات التي تستهدف ضمان استمرار النمو، وبناء اقتصاد تنافسي يتسم بالاستدامة، ويعتمد على العلوم والمعارف العصرية والابتكار.

جهود متواصلة لدعم تمكين الشباب

بتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، أعلن «مركز الشباب العربي» تنظيم «سوق مشاريع الشباب العربي» المقرر أن يُعقد في شهر أكتوبر المقبل، وهو تجمُّع سنوي فريد من نوعه يسلط الضوء على مشاريع الشباب العربي، ضمن مبادرات المركز الذي أطلقه سموه خلال «القمة العالمية للحكومات» هذا العام. ويمثل السوق منصة فاعلة تعمل على تعزيز التفاعل بين أصحاب الأعمال الشباب والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم العربي؛ ما ينتج عنه منظومة تعزّز ريادة الأعمال في المجالات الاقتصادية الإبداعية وتبادل المعرفة، وبالتالي نمو أنشطتهم التجارية. ويأتي هذا ضمن جهود دولة الإمارات العربية المتحدة المتواصلة في مجال تمكين الشباب في المجالات كافة، وتعزيز دورهم في تحقيق أهداف الدولة، ودعم مشاركتهم الفاعلة في مسيرتها التنموية؛ وذلك من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والاستراتيجيات التي تستهدف توفير الظروف كافة التي تتيح لفئة الشباب الانخراط بفاعلية في تنمية المجتمع وتطوّره.

ومن هذا المنطلق يأتي «سوق مشاريع الشباب العربي» الذي يهدف بالأساس إلى توفير منصة تبادل الخبرات والمعرفة بين الشباب والنماذج الرائدة في مجال ريادة الأعمال، بالإضافة إلى كونه يمثل أرضية تجمع بين المستثمرين ومشروعات الشباب؛ وذلك بهدف تنمية مواهبهم وتحفيزهم على الإنتاج والإبداع؛ ولذا سيقام «سوق مشاريع الشباب العربي» بالتعاون مع عدد من الشركاء الاستراتيجيين في العالم العربي الذين سيتم إعلانهم في وقت لاحق؛ بهدف أن يشاركوا الشباب في خبرتهم العريقة في مجال ريادة الأعمال، ويضيفوا قيمة استراتيجية إلى السوق من خلال توفير فرص للتعاون وتبادل المعرفة، وسيتضمّن السوق دعوة شركات الشباب العربي الناشئة ليشارك في عرض مشاريعه الإبداعية على المهتمين والمستثمرين لعقد أكبر قدر من الصفقات في المجالات كافة، منها التكنولوجيا والإعلام والتعليم والصحة ومراكز البحث والابتكار وغيرها الكثير، كما سيقام هذا الحدث المهم بحضور عدد من سفراء الدول العربية ورجال الأعمال والمستثمرين من مختلف الدول العربية ومختلف قطاعات الاقتصاد الإبداعي ليشركوا في دعم مشاريع الشباب والاستثمار فيها. وبهذه المناسبة عبّر سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان عن فخره بقدرات الشباب العربي وطاقاتهم الإبداعية التي تسهم في دعم اقتصاد مستدام ومتجدّد، وقال سموه إن الشباب العربي حريص على قيادة مستقبله، ولا غنى عنه لبناء مستقبل زاهر للعالم العربي في مختلف المجالات. وأضاف: «يمثل الشباب الشريحة الكبرى في مجتمعات الوطن العربي؛ ولذا من واجبنا أن نبني معهم منظومة تعزّز ريادتهم، وأن نتبنّى أفكارهم، وندعم نموهم لتطوير اقتصاد إبداعي، إحدى أهم ركائز الاقتصاد المعرفي، الذي سيسهم بشكل كبير في عصرنا الحالي في زيادة الناتج المحلي للدول العربية، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب العربي، وابتكار أساليب عمل خلاقة لإدارة الأعمال».

وطالما كان الإيمان بطاقات الشباب، وتوفير جميع السبل الداعمة لتميزهم وريادتهم، هما اللبنتان الأساسيتان اللتان قامت عليهما المكانة الفريدة التي وصلت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة في يومنا هذا؛ فعندما عزمت القيادة الرشيدة للدولة منذ نشأة اتحادها على يد المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- على رفع شأن الدولة والوصول بها إلى المكانة التي تستحقها كان هناك إيمان راسخ بأن السبيل إلى ذلك هو سواعد أبنائها، واستمر هذا الإيمان في ظل توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله-؛ وها هي النتيجة تتجسّد أمامنا في دولة عرفت طريق النمو والتنمية والازدهار، ورَسَّخت مكانتها بين دول العالم المتقدم، وقيادة فريدة لم تدخر جهداً في بناء أجيال متسلحة بالعلم والمعرفة والابتكار استطاعت أن تمضي بخطى متسارعة لإعلاء شأن وطنها.

جهود مستهرة لتوطيد العلاقات بين الإمارات واليابان

اختتمت فعاليات الدورة الخامسة لمجلس أبوظبي الاقتصادي بتنظيم «ملتقى أبوظبي للاستثمار» في العاصمة اليابانية طوكيو، الذي يُعدُّ منصةً للترويج للفرص الاستثمارية الواعدة؛ بهدف تزويد المستثمرين في اليابان بالمعلومات والبيانات والمشروعات الاستثمارية الجديدة والناشئة في عدد من القطاعات الاستراتيجية في إمارة أبوظبي.



في أبوظبي عام 2016 بنسبة 8% ليصل إلى 95.14 مليار درهم، مقارنةً مع 88.95 مليار درهم عام 2015، وفقاً للتقرير السنوي لعام 2016، حسب تقديرات «مركز أبوظبي للإحصاء».

ولطالما كانت اليابان من الدول التي تربطها علاقات اقتصادية وتجارية وطيدة مع دولة الإمارات العربية المتحدة بغرض تنمية الفرص التجارية والاستثمارية الكثيرة بين اليابان ودولة الإمارات بشكل عام، وأبوظبي بشكل خاص، ويرسُخ ذلك تطابق الرؤية المستقبلية للاقتصاد لدى كلا الجانبين، والتي ترمي إلى الاستثمار بقوة في تكنولوجيا الابتكار بوصفها هدفاً رئيسياً للتقدم والنجاح، وبالفعل تتمتع الشراكة بين الجانبين بعلاقات اقتصادية وتجارية متنامية؛ حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين اليابان وأبوظبي نحو 9.9 مليار درهم في نهاية عام 2016، مثلت فيها الواردات من اليابان القيمة الكبرى؛ ما يبرهن على مكانة اليابان، بوصفها شريكاً تجارياً وصناعياً مهماً ورئيسياً، كما تُعدُّ دولة الإمارات أحد الشركاء الرئيسيين لليابان في توفير فرص الاستثمار في الكثير من المجالات، وكذلك باتت تمثل مركزاً واعداً للاستثمارات والشركات الاستراتيجية بفضل الاستقرار السياسي، واستمرار النمو الاقتصادي، وسهولة مناخ الأعمال، وغيرها من العوامل التي تُعدُّ جميعها عناصر جاذبة لبيئة الأعمال المواتية للمستثمرين الأجانب.

جاء تنظيم هذا الملتقى -الذي أعدته «دائرة التنمية الاقتصادية» و«مركز التعاون الياباني في الشرق الأوسط»، بدعم من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان و«منظمة التجارة الخارجية اليابانية» (جيترو-) في سياق تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لحكومة أبوظبي، والجمع بين الشركات الرائدة في اليابان وصانعي القرار الرئيسيين في الإمارة؛ لاستكشاف سبل زيادة فرص الاستثمار ووسائلها؛ إذ يهدف الملتقى في الأساس إلى التعرف عن قرب إلى البيئة الاستثمارية في اليابان، وبناء علاقات وطيدة مع المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص فيها؛ وذلك من خلال مناقشة الفرص الاستثمارية المتاحة للشركات المستقبلية بين الجانبين، وبحث سبل التعاون بين الشركات اليابانية والإماراتية الصناعية والتجارية والمالية؛ بما يؤسس لشركات ومشروعات استثمارية مشتركة؛ بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمعارف في المجالات كافة.

وترتكز العلاقات بين إمارة أبوظبي بشكل خاص واليابان على أسس متينة من التعاون المتبادل، ويحرص الجانبان بشكل دائم على تطويرها في شتى المجالات، ولاسيما على مستوى الجانب الاقتصادي والتجاري، وتشهد العلاقات الثنائية تطوراً مستمراً؛ إذ أقامت العاصمة أبوظبي بشكل خاص، خلال السنوات الماضية، شركات اقتصادية وتجارية قوية مع اليابان تعززت في ظل ما يتسم به الجانبان من مميزات تنمّي فرص التعاون بينهما؛ بما يعزز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، ويعود بالنفع عليهما. ونظراً إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمثل واحدة من أهم الدلالات على متانة الاقتصاد في أي دولة؛ كونه يعكس مدى ثقة المستثمرين بالمناخ الاقتصادي وقوة السياسات المالية؛ فإنه يمثل أحد أهم الأهداف الاستراتيجية التي حدّتها «رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030» التي استهدفت تعزيز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 23% في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بحلول عام 2030، وبالفعل ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

هل يمثل إعلان هدنة الغوطة الشرقية بداية للهدنة في سوريا؟

بعد نحو أسبوعين من دخول اتفاق إيقاف إطلاق النار في جنوب سوريا حيز التنفيذ في محافظتي درعا والقنيطرة أعلنت وزارة الدفاع الروسية، السبت الماضي، التوصل إلى اتفاق حول آليات تنفيذ هدنة في الغوطة الشرقية، فهل يُعدُّ ذلك مؤشراً إلى بداية الهدنة؟

الغربية من سوريا ضبابياً. وممَّا يعزز من ضبابية مستقبل تلك الهدنة كون المناطق التي حدَّدها الروس لا تشمل كل مناطق الغوطة الشرقية، وإنما تقتصر على المناطق التي يسيطر عليها «جيش الإسلام» فقط. كما أنه لم يُحدَّد مستقبل المناطق التي مازالت خاضعة لسيطرة «جبهة النصرة»؛ ويضاف إلى ذلك أن فصيل «فيلق الرحمن» الموالي لـ «الجيش السوري الحر» لن يشارك في اتفاق الهدنة؛ حسب ما نقلت مصادر إعلامية مختلفة عن متحدثين باسمه؛ وهو ما يعني ميدانياً، حسب بعض المتابعين، أن ضبط الهدنة يحتاج إلى المزيد من الجهود، وبالتالي فإن انتهاء المواجهات المسلحة في سوريا بشكل عام لا يزال يحتاج إلى جهد دولي أكبر ورؤية أكثر وضوحاً وانسجاماً.

الاتفاق الجديد، الذي احتضنته مدينة القاهرة بحضور مسؤولين من وزارة الدفاع الروسية، وممثلين عن بعض فصائل المعارضة السورية، أعلنته وزارة الدفاع الروسية قائلة إنه «يحدد حدود منطقة الهدنة، وأماكن نشر قوات مراقبة الهدنة، وصلاحيات تلك القوات، فضلاً عن الطرق التي سيتم عبرها إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، وابتقالون عبرها بحرية». لكن هذا الاتفاق، الذي يأتي تنويجاً -حسب الجانب الروسي- لجهود موسكو الرامية إلى إيقاف إطلاق النار في سوريا، يُعدُّ من جهة أخرى امتداداً لمخرجات الاجتماع الذي عُقد في مدينة هامبورج الألمانية بين الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على هامش قمة «مجموعة العشرين» الأخيرة. كما يأتي بعد تصريح أدلى به دونالد ترامب في أعقاب محادثات أجراها في باريس مؤخراً مع الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، صرح خلاله بأن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تعملان على الاتفاق على هدنة ثانية ستشمل منطقة «معقدة للغاية».

والتصريحات المتعاقبة لرئيسي بلدين، مثلاً على مدى سنوات الأزمة السورية موقفين متعارضين بخصوص آلية حل الصراع، تُعدُّ حسب المراقبين خطوة قد تفضي إلى حل جذري للحرب الأهلية التي راح ضحيتها مئات آلاف السوريين. لكن ذلك يبقى مشروطاً بمدى قدرة الطرفين على تحييد التدخل الإيراني، والتمكُّن من إدارة مصالح الكثير من الأطراف الأخرى داخل سوريا من دون حدوث مشكلات جديدة، بما في ذلك مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أنفسهما؛ حيث سيتحتم على الطرفين مثلاً إيجاد حل للمسألة الكردية، وتحديد آلية التعامل مع الموقف التركي الراض لأى وجود منظم للأكراد المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتحتم إيجاد موقف توافقيّ تجاه مستقبل الرئيس بشار الأسد، المدعوم من موسكو التي تنظر إلى نفسها بوصفها جزءاً من الحل، وليست جزءاً من المشكلة. وهذا فضلاً عن أهمية الاتفاق على تعريف نهائي للمجموعات الإرهابية المنضوية تحت قائمة المجموعات التي تقاوم الأسد.

ويبدو في الوقت الراهن أن كل تلك المسائل تحاول موسكو بإعلانها الأخير تجاوزها، أو عدم مناقشتها بصفة نهائية؛ الأمر الذي يجعل التفكير في مرحلة ما بعد هدنة الغوطة الشرقية والمناطق الجنوبية



التصعيد الإسرائيلي الخطر.. هل هو بداية تقسيم المسجد الأقصى المبارك؟

في الوقت الذي تواصل فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها السافرة ضد المسجد الأقصى المبارك (الحرم القدسي الشريف)، في تحدٍّ صارخ لكل الأسس والمرجعيات الثابتة التي أقرتها الشرعية الدولية بخصوص الحقوق الفلسطينية الراسخة، تتعالى التحذيرات من أن ما يحدث الآن هو مجرد البداية لفرض واقع جديد في المدينة المقدسة، وتنفيذ خطة إسرائيلية لتقسيم الحرم القدسي زمنياً ومكانياً.



أبرز الانتهاكات ضد الأقصى منذ عام 1967

احتلال الجزء الغربي من القدس عام 1948			
احتلال القوات الإسرائيلية الجزء الشرقي من القدس في 7 يونيو 1967			
1980 إسرائيل تعلن القدس عاصمة موحدة لها	1970 افتتحت إسرائيل كنيساً يهودياً جديداً تحت الأقصى	1969 إحراق المسجد الأقصى الذي أسفر عن تدمير منبر صلاح الدين	1968 صدور قرار إسرائيلي بمصادرة الأراضي الفلسطينية وامتلاكها
1993 بدء مرحلة أخرى من تهويد القدس برسم حدود جديدة لمدينة «القدس الكبرى»	1990 ارتكاب مذبحه الأقصى التي أدت إلى استشهاد 34 مصلياً	1983 تشكيل حركة متطرفة في إسرائيل وأمريكا لبناء «جبل الهيكل»	1981 حركة «أمناء جبل الهيكل» تقتحم الأقصى وترفع علم إسرائيل
2014 مجموعة من المستوطنين يقتحمون الأقصى ويصدون إلى سطح قبة الصخرة	2011 افتتحت إسرائيل رسمياً نفقاً جديداً	2000 أرييل شارون يقتحم الأقصى واندلاع الانتفاضة الثانية	1996 دخل الأقصى في سلسلة من الاعتداءات الجديدة ضده شملت حفريات خطيرة
2017 تركيب بوابات إلكترونية على مداخل المسجد الأقصى، ومنع صلاة الجمعة فيه للمرة الأولى منذ 50 عاماً	2015 إسرائيلي يقتحم الأقصى ويهدم بوابات المصلى واندلاع حريق داخله		

الشروع في تطبيق مخطّطها على انشغال العرب والعالم بأزمات المنطقة المتزايدة من جهة، والوهن الفلسطيني على المستوى الرسمي والسياسي الذي تسبّب به الانقسام الداخلي من جهة ثانية، فضلاً عما سبّته تداعيات «الربيع العربي» من غياب موقف عربي وإسلامي موحد وقوي من جهة ثالثة.

صحيح أن إرادة الشعب الفلسطيني وصموده هما الرهان الفعلي الوحيد على الأرض حالياً للتصدي لتنفيذ مخطط تقسيم الأقصى، أو على الأقل تأجيله في ظل مخاوف إسرائيل من تفجّر انتفاضة جديدة، إلا أن استفراء قوات الاحتلال بهذا الشعب لا يلغي حقيقة أن إنقاذ القدس والأقصى يتطلّب موقفاً عربياً وإسلامياً حاسماً، ولاسيما أنه لا يخفى على أحد أن الأجدات الإسرائيلية تتضمن أن الانتهاء من مخطط التقسيم هو بداية لمخطط الهدم.

انتهاكات استفزازية جديدة قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس مؤخراً؛ فبعد البوابات الإلكترونية التي هبّ الشارع المقدسي والفلسطيني لتأكيد رفضها؛ قامت شرطة الاحتلال، في ساعة باكرة من صباح أول من أمس الأحد، بنصب أعمدة حديدية وكاميرات مراقبة وأجهزة فحص متطورة عند باب الأسباط، أحد الأبواب الرئيسية للمسجد الأقصى المبارك؛ ما دفع مراقبين إلى التحذير من أن الوضع في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ماضٍ نحو التصعيد. فبينما تنداعى الأطراف الإقليمية والدولية؛ بغية تهدئة المشهد المتأزم في القدس، يشير مراقبون إلى أن تماهي حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرّفة في انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني عموماً عبر ما تواصله من تعدّ أثم على مسار السلام، واختراق فاضح لالتزاماتها الدولية بهذا الصدد، مواصلةً بطشها في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية قتلاً وقمعاً وتشريداً واستيطاناً وهدماً للمنازل، ومصادقة على قوانين تهويدية غير مسبوقة خطيرة وجشعاً، في استماتة منها لمسابقة الزمن واستغلال فوضى الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية منذ اندلاع ما يُسمّى «الربيع العربي»؛ لفرض أمر واقع جديد يتلخّص ما تبقى من أحلام الفلسطينيين بحقوقهم الثابتة في إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشريف، هو تماهي مدرّوس بدقّة، ومخطّط له مسبقاً، ومنذ سنوات، وربما منذ عقود، بخبث إسرائيلي معهود هدفه إلغاء الحق الفلسطيني في الدولة المستقلة، وتهويد ما تبقى من الوجود الفلسطيني الصامد. إن ما تشهده القدس من تصعيد إسرائيلي أجبّ انفجاراً فلسطينياً شعبياً يرّجّح مراقبون أن يتجه نحو انتفاضة جديدة ما لم تتراجع حكومة نتياهو عن انتهاكاتها غير المسبوقة بعد تجرّئها على تأجيج غضب ملايين العرب والمسلمين بإغلاق المسجد الأقصى، ومنع إقامة صلاة الجمعة فيه، يوم الجمعة 14 يوليو الجاري، لأول مرة منذ عام 1969، ومواصلة تدينسه من قبل قطعان المستوطنين، ومحاولتها فرض سيطرة محكمة غير مسبوقة على الحرم القدسي بحجج أمنية واهية، ولاسيما أن التحذيرات آخذة في التزايد على ألسنة مسؤولين فلسطينيين من جهة، ومراقبين وخبراء من جهة ثانية، من أن ما تشهده القدس اليوم هو مجرد جسّ نبض لمدى الفرصة المتاحة أمام حكومة نتياهو للشروع في تنفيذ الخطة الإسرائيلية التي باتت مكشوفة منذ عام 2012 لتقسيم الأقصى زمنياً ومكانياً، واستنساخ واقع الحرم الإبراهيمي في الخليل. ويتحدث مراقبون عن أن حكومة نتياهو تراهن في قدرتها على

ارتفاع فاتورة خسائر الاقتصاد القطري



القطري الذي يترنح تحت وطأة العزلة، حيث انخفض سعره بنسبة 4% (4042 نقطة أساس) مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة خلال النصف الأول من عام 2017، ووحدة حقوق السحب الخاصة هي العملة المعتمدة من «صندوق النقد الدولي» لتسوية التبادلات المالية بين الدول؛ إذ تراجع من 4.865 ريال لكل وحدة حقوق سحب خاصة في 3 يناير 2017 إلى نحو 5.062 ريال قطري لكل وحدة حقوق سحب خاصة في 29 يونيو 2017.

إلى أنه من غير المحتمل التوصل إلى حل على المدى القريب مع احتمال فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على قطر. وأشارت مالك إلى أن اعتماد البنوك القطرية الشديد على رأس المال الأجنبي يعني ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض بين البنوك بسبب الأزمة، لكنها قالت إن ارتفاع تكلفة الواردات بسبب تغيير مسارات الشحن قد يؤدي إلى إبطاء مشروعات البنية التحتية أيضاً، مستطردة بالقول: تباطؤ ترسيات المشروعات في النصف الثاني من عام 2017 قد ينتج عنه كذلك ضعف النشاط الاستثماري في عام 2018 حتى إذا تم حل الخلاف. ولن تتوقف مخاطر إطالة أمد المقاطعة عند ذلك، بل ستمتد إلى الريال

قالت مونيكا مالك، كبيرة الخبراء الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري، إنه إذا استمرت العقوبات الحالية على قطر حتى نهاية العام الجاري؛ فإن النمو الاقتصادي غير النفطي في الدوحة قد يتباطأ إلى 3.6% في عام 2017 من نحو 5.6%، وأوضحت مالك خلال لقاء مع تلفزيون «بلومبيرج»: حتى الآن يبدو أن التأثير الاقتصادي للمقاطعة يمكن التحكم فيه، وذلك بالنظر إلى صادرات النفط والغاز في قطر التي لم تتأثر إلى حد كبير، ومع ذلك سيكون هناك تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي، وسيعتمد ذلك بشكل رئيسي على مدة الأزمة ونطاق العقوبات على قطر. وأضافت: تشير التطورات الأخيرة

النفط يصعد 1% بعد تعهد السعودية بخفض الصادرات الشهر المقبل



الخام قدرها 200 ألف برميل يومياً قد تزال من الأسواق إذا بلغت نسبة التقيد باتفاق عالمي لخفض الإنتاج 100%. وارتفعت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق 54 سنتاً، أو ما يعادل 1.1%؛ لتبلغ عند التسوية 48.60 دولار للبرميل، في حين صعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 57 سنتاً، أو نحو 1.3% لتغلق عند 46.34 دولار للبرميل.

صعدت أسعار عقود النفط أكثر من 1%، أمس الاثنين، بعد أن تعهدت المملكة العربية السعودية، أكبر المنتجين في منظمة «أوبك»، بخفض الصادرات في أغسطس المقبل للمساعدة على تقليل وفرة المعروض العالمي من الخام، في حين قال الرئيس التنفيذي لشركة «هاليبرتون» إن الزيادة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي من المرجح أن تنحسر العام المقبل. وقال وزير الطاقة السعودي، خالد الفالح، إن بلاده ستقيد صادرات النفط عند 6.6 مليون برميل يومياً في أغسطس، أو ما يقل بنحو مليون برميل يومياً عن مستوياته قبل عام. وأبلغ وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوافك، الصحفيين أن كمية إضافية من



مقر «صندوق النقد الدولي» قد يُنقل إلى بكين في غضون 10 سنوات

قالت كريستين لاجارد، المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي، أمس، أمام ندوة في «مركز التنمية العالمية» بواشنطن، إن مقر الصندوق قد يُنقل إلى بكين في غضون عشر سنوات إذا استمرت اتجاهات النمو في الصين والأسواق الناشئة الكبيرة الأخرى، وانعكس ذلك في هيكل التصويت بالصندوق. ورأت أن مثل هذه الخطوة هي «احتمال» لأن الصندوق سيحتاج إلى زيادة تمثيل الأسواق الناشئة الرئيسية مع نمو اقتصاداتها بشكل أكبر وأكثر تأثيراً. وأضافت «ذلك قد يعني أننا إذا أجرينا مثل هذه المناقشة في غضون عشر سنوات؛ فإننا ربما لن نجلس بواشنطن، بل إننا سنفعل ذلك في مكتبنا الرئيسي في بكين».



قادة روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا يبحثون الأزمة الأوكرانية

بحث الرؤساء، الروسي فلاديمير بوتين، والأوكراني بترو بوروشينكو، والفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، في اتصال هاتفي أمس، سبل حل النزاع في شرق أوكرانيا، وذلك غداة تحميل المبعوث الخاص الأمريكي الجديد إلى أوكرانيا موسكو مسؤولية استمرار النزاع. وأعلن «الكرملين» في بيان، أن القادة الأربعة استمعوا أولاً إلى تقرير المسؤولين في بعثة المراقبة التابعة لـ«منظمة الأمن والتعاون» في أوروبا حول مدى احترام إيقاف إطلاق النار في الشرق الانفصالي. وأضاف البيان «بعدها تبادل القادة الأربعة الآراء حول الوضع في جنوب-شرق أوكرانيا، أخذين في الاعتبار العقبات الخطرة أمام تنفيذ اتفاقات مينسك للسلام المبرمة في فبراير 2015». وأشار «الكرملين» في بيانه إلى أن «الرئيس الروسي شرح بالتفصيل المقاربة الروسية لبنود الاتفاق الرئيسية». من جهتها قالت الحكومة الألمانية، في بيان منفصل، إن القادة الأربعة اتفقوا على أن الأولوية هي لانسحاب الجنود والعتاد الثقيل من بعض المناطق والأحياء المقررة مسبقاً. وأضاف أن «الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية حضا على إرساء إجراءات متبادلة، وتبادل أسرى بحلول نهاية العام الجاري، واستئناف العلاقات الاقتصادية». وهذه أول مرة يشارك فيها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في هذه المحادثة الهاتفية المقررة في إطار مجموعة الاتصال حول أوكرانيا، التي تُسمى أيضاً «رباعي النورماندي» منذ توليه مفاتيح «الإليزيه»، ولاسيما أنه كان دعا في نهاية مايو الماضي إلى إجراء هذه المحادثة الرباعية «في أسرع وقت». وتأتي هذه المحادثة غداة تصريحات ممثل واشنطن الجديد في المفاوضات الأوكرانية، كورت فولكر، الذي حمل موسكو مسؤولية «الحرب» في شرق البلاد. وتهدف اتفاقات مينسك الموقعة في فبراير 2015 إلى إرساء هدنة، وبدء حوار سياسي بين الانفصاليين المواليين لروسيا وحكومة كييف، لكن هناك صعوبة في تنفيذ الاتفاق.



«حلف الأطلسي» يعرض الوساطة لحلّ

الأزمة بين تركيا وألمانيا

عرض الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرج، التوسط لترتيب زيارة لمشرعين ألمان لقوات بقاعدة جوية تركية في محاولة لمعالجة خلاف بين البلدين يعرقل عمليات قتال تنظيم «داعش». ويأتي عرض الوساطة الذي أعلنه ستولتنبرج، أمس، بينما سعت أنقرة إلى تخفيف التداعيات الاقتصادية للخلاف مع برلين بالتخلي عن مطلب بأن تساعد في التحقيق بشأن مئات الشركات الألمانية التي تقول تركيا إنها قد تكون لها صلات بالإرهاب. وباتت ألمانيا قلقة على نحو متزايد من حملة يشنها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، على المعارضة منذ محاولة الانقلاب العالم الماضي، وزادت المخاوف باعتقال ستة ناشطين، بينهم ألماني، هذا الشهر. وتصاعد التوتر برفض تركيا السماح لأعضاء في البرلمان الألماني بزيارة جنود متمركزين في قاعدتين جويتين، ولأسباب تاريخية يتلقى الجنود الألمان الأوامر من البرلمان، وتصر برلين على إتاحة زيارة المشرعين للجنود. ودفع ذلك ألمانيا بالفعل إلى نقل جنود مشاركين في الحملة على «داعش» من قاعدة «إنجريك» في تركيا إلى الأردن. وأثار خطر نقل المزيد من الجنود قلقاً شديداً لدى «حلف الأطلسي» ودفعه إلى التدخل. وقال بيرس كازاليت، المتحدث باسم الحلف، أمس: عرض الأمين العام ترتيب زيارة لأعضاء البرلمان إلى مطار قونية في إطار الحلف؛ مطار قونية يلعب دوراً حيوياً في عمليات الحلف لدعم تركيا والتحالف الذي يقاوم «داعش». وألمانيا أكبر سوق للصادرات التركية، ويقطنها ثلاثة ملايين تركي أيضاً، وحل الخلاف يصب في مصلحة تركيا الاقتصادية. ويهدد التدهور السريع للعلاقات بالإضرار بالروابط الإنسانية والاقتصادية العميقة. وحذرت ألمانيا مواطنيها من أنهم إذا سافروا إلى تركيا؛ فسيكون ذلك على مسؤوليتهم، وقال وزير المالية الألماني، فولفجانج شوبله، إن «أردوغان يعرض شراكة عمرها مئات السنين للخطر».